نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الاستقرار المالي العالمي

البنوك الكبيرة تستفيد من الدعم الحكومي

٣١ مارس ٢٠١٤

لافتة احتجاجية في المملكة المتحدة، حيث لا تزال البنوك التي تعد "أكبر من أن تفشل" تستفيد من الدعم الضمني من دافعي الضرائب (الصورة: Roberto Herrett/Corbis).

- البنوك التي تعتبر "أكبر من أن تفشل" يمكنها الاقتراض بأسعار فائدة أقل، وتحمل مخاطر أكبر
- ساعدت الإصلاحات على تخفيض الدعم الحكومي الضمني للبنوك الكبيرة
- ينبغي لصناع السياسات أن يستهدفوا إلغاء هذه الميزة لحماية دافعي الضرائب، وضمان المساواة بين كل الأطراف، وتشجيع الاستقرار المالي.

أدت الإصلاحات التي أجريت منذ الأزمة المالية العالمية إلى تخفيض الدعم الحكومي الضمني المقدم للبنوك المصنفة باعتبارها "أكبر من أن تفشل"، وليس إلغاء هذا الدعم، لأن فشل هذه الفئة من البنوك من شأنه تهديد استقرار النظام المالي.

وفي آخر تحليل تضمنه *تقرير الاستقرار المالي العالمي*، يوضح الصندوق أن البنوك الكبيرة لا تزال تستفيد من الدعم الحكومي الضمني الناشئ عن توقع مساندة الحكومة لتلك البنوك إذا تعرضت لمتاعب مالية. وفي عام ٢٠١٢، كان الدعم الضمني المقدم للبنوك المؤثرة على النظام المالي يصل إلى ٧٠ مليار دولار في الولايات المتحدة، و٣٠٠ مليار دولار في منطقة اليورو، حسب التقديرات ذات الصلة.

وقد اتخذت مساندة الحكومة للبنوك أشكالا متعددة أثناء الأزمة، من تقديم ضمانات للقروض إلى ضخ أموال عامة للبنوك بشكل مباشر. ويسمح توقع هذه المساندة بأن تقترض البنوك بأسعار فائدة أقل مما كانت تستطيع الاقتراض في الأحوال العادية. وتمثل تكاليف التمويل المنخفضة هذه دعما حكوميا ضمنيا للبنوك الكبيرة.

الدعم يشجع المخاطرة

يتسبب هذا الدعم الضمني في تشويه المنافسة بين البنوك، ويمكن أن يشجع على المخاطرة المفرطة، وقد يفضي في النهاية إلى تكاليف باهظة على دافعي الضرائب. ورغم أن صناع السياسات قد يضطرون إلى إنقاذ البنوك الكبيرة المتعثرة لحماية الاستقرار المالي، فإن عمليات الإنقاذ تلك تكلف الحكومات كما تكلف دافعي الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي توقع المساندة الحكومية إلى تقليل الحوافز التي تشجع الدائنين على مراقبة سلوك البنوك الكبيرة، مما يشجع الإفراط في الرفع المالي وتحمل المخاطر.

وقد تم مؤخرا احتواء مشكلة المؤسسات المصنفة باعتبارها أكبر من أن تفشل من خلال الإصلاحات المالية والتقدم في معالجة خلل الميزانيات العمومية في البنوك، وإن تفاوتت النتائج عبر البلدان. وخلص التحليل إلى أن الدعم لا يزال مستمرا بمستوى بالغ الارتفاع في منطقة اليورو، وبدرجة أقل في اليابان والمملكة المتحدة.

وفي هذا الصدد قال السيد غاستون جيلوس، رئيس قسم تقرير الاستقرار العالمي التابع لإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية التي أصدرت هذا التقرير في صندوق النقد الدولي، إن "التقدم جارٍ، لكن تقديرات الدعم تشير إلى أن قضية المؤسسات الأكبر من أن تفشل لا تزال مستمرة بشكل واضح."

البنوك أصبحت أكبر حجما والإصلاحات تهدف إلى تخفيض الدعم

قال الصندوق إن قضية المؤسسات المالية الأكبر من أن تفشل زادت كثافة في أعقاب الأزمة المالية لسببين رئيسيين:

- الاضطرابات التي أعقبت فشل بنك ليمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨ أجبرت الحكومات على التدخل بشدة للحفاظ على الثقة في القطاع المصرفي، والحيلولة دون انهيار النظام المالي ككل. ونتيجة لذلك لم يبق عدم يقين يُذكَر بشأن استعداد الحكومة لمساندة البنوك الكبيرة المتعثرة.

- استمرار زيادة حجم البنوك وتراجع عدد العامل منها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الدعم الضمني المقدم للبنوك الكبيرة في كل البلدان في عام ٢٠٠٩.

ولمواجهة ذلك، أطلق صناع السياسات خططا طموحة للإصلاح المالي. واشترطت هذه الخطط على البنوك حيازة رؤوس أموال أكبر للحد من احتمالية الفشل وتخفيض تكلفته.

ويعمل صناع السياسات على تحسين أطر تسوية الأوضاع على المستويين المحلي والعابر للحدود في حالة المؤسسات المالية الكبيرة والمعقدة. وفي بعض البلدان، تعتمد بعض الحكومات تدابير هيكلية للحد من أنشطة مصرفية معينة.

ويشير تحليل الصندوق إلى مساهمة هذه الجهود في تخفيض قيم الدعم في الفترة الأخيرة. وكان لمعالجة الخلل في الميزانيات العمومية المصرفية، والتي تشجعها الأجهزة الرقابية والتنظيمية، دور أيضا في تراجع الدعم الضمني.

صناع السياسات ينبغي أن يدعموا الإصلاحات

قال الصندوق إن صناع السياسات لم ينفذوا تدابير السياسة بالكامل، وإن عليهم استكمال تنفيذ التدابير الجارية.

وقد يكون استبعاد أي احتمال لمساندة البنوك الكبيرة من جانب الحكومة أمرا غير ذي بالمصداقية وغير مرحب به من المجتمع في كل الحالات. وينبغي توجيه جهود إضافية للحد من احتمالات العسر المالي في هذه البنوك. فعلى سبيل المثال، يمكن لصناع السياسات تعزيز متطلبات رأس المال الإلزامي، وربما استعادة التكاليف التي يتحملها دافعو الضرائب

من البنوك عن طريق ضريبة للاستقرار المالي، وهو ما يمكن أن يتحدد حسب التزامات البنوك، مثلما هو الحال في عدة بلدان أوروبية.

ويمكن أن تؤدي التدابير الهيكلية التي تفرض قيودا على حجم البنوك ونطاق عملها إلى التأثير على مستوى الكفاءة إذا تسببت في تقليص وفورات الحجم والنطاق، أو تؤدي إلى زيادة أرباح البنوك دون أن يستفيد من ذلك الاقتصاد ككل.

وقال الصندوق إن مثل هذه السياسات يمكن أن تفيد في إدارة المخاطر صعبة القياس، مثل مخاطر الأحداث المالية التي يندر حدوثها ولكنها بالغة الضرر وصعبة العلاج من خلال أدوات مثل المتطلبات الإلزامية لرأس المال والسيولة.

ويدعو التقرير إلى استمرار التنسيق الدولي لتجنب استغلال البنوك للثغرات القائمة بغية تجنب الإجراءات التنظيمية غير المواتية لها والحيلولة دون انتشار الآثار السلبية في البلدان المختلفة. وعلى وجه التحديد، ينبغي لصناع السياسات بذل مزيد من الجهود لتيسير الرقابة وتسوية أوضاع المؤسسات المالية العابرة للحدود.

ويعتزم صندوق النقد الدولي نشر مزيد من التحليلات الواردة في *تقرير الاستقرار المالي العالمي* في ٩ إبريل القادم.

روابط ذات صلة

طالع التقرير

ما هو البنك